

العوامل المرتبطة بنمط الأسرة في مدينة الرياض

د. إبراهيم محمد العبيدي *

تمهيد

تعرضت الأسرة العربية للعديد من التغيرات في بنائها ووظائفها نتيجة لما طرأ على المجتمع العربي من تغيرات اجتماعية واقتصادية وديموغرافية وثقافية وتنظيمية ولقد استجابت الأسرة العربية لهذه التغيرات من خلال التخلي عن بعض وظائفها وأدوارها، فعلى سبيل المثال أسندت تعليم أطفالها إلى المدرسة كما تغيرت من ناحية حجمها وبنائها لكي تتكيف مع هذه التغيرات، ولقد كان نمط الأسرة من حيث كونها أسرة ممتدة أو نووية أحد الأبعاد التي تأثرت بهذه التغيرات حيث بدأت الأسرة النووية تتسع على حسب الأسرة الممتدة التقليدية التي أصبحت عاجزة عن مجاراة ومواكبة التغيرات المختلفة المحيطة بها، وعلى الرغم من هذا التحول في نمط الأسرة إلا أنه لا تزال هناك بعض الأسر التي مازالت ممتدة متحدية بذلك عوامل التغير ومظاهر التحديث المحيطة بها.

مشكلة البحث

يعد نمط الأسرة من حيث كونه نمطاً ممتداً أو نووياً أحد الأبعاد المهمة في دراسة الأسرة لارتباطه الوثيق بوظائفها وبنائها الاجتماعي والاقتصادي، وعلى الرغم من أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت مسألة الأسرة العربية وكثيراً من قضاياها الحيوية كالزواج والطلاق ونحوه، فإن الدراسات التي تناولت نمط الأسرة قليلة جداً، كما أن معظم هذه الدراسات قد ركزت على التحول من نمط الأسرة الممتدة إلى نمط الأسرة النووية والعوامل المرتبطة بهذا التحول.

* جامعة الملك سعود قسم الآداب، المملكة العربية السعودية

وإذا كانت الأسر في المجتمع الواحد تتعرض إلى حد ما للمؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية نفسها، فإننا نجد نمطين رئيسيين للأسرة هما نمط الأسرة الممتدة ونمط الأسرة النووية، وهذا الوضع بطبيعة الحال يثير العديد من التساؤلات وبخاصة ما يرتبط بخصائص كل نمط من هذين النمطين، إذن فمشكلة البحث تتمثل في محاولة تقصي الفروق في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للأسرة النووية والأسرة الممتدة في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية ومحاولة تحديد دلالة هذه الفروق.

أهمية الدراسة:

تبدو أهمية هذه الدراسة من منطلقين رئيسيين: المنطلق الأول أن نمط الأسرة يعكس وظائفها الاجتماعية والاقتصادية، فالأسرة الممتدة يمكن أن تلعب دورا كبيرا في رعاية كبار السن وحضانة الأطفال على سبيل المثال، فمعرفة التحول نحو الأسرة النووية أو الأسرة الممتدة يساعد في وضع خطط الخدمات الاجتماعية، فإذا كان التحول في صالح الأسرة النووية فإن ذلك يستدعي من المخططين وصانعي القرار العمل في إنشاء الخدمات الإيوائية لكبار السن والعجزة والمعوقين لأن الأسرة النووية عادة ما تكون عاجزة عن رعاية تلك الفئات. المنطلق الثاني أن معرفتنا بالخصائص المختلفة للأسرة النووية والأسرة الممتدة تجعلنا أكثر قدرة على التنبؤ بالتحويلات المستقبلية لنمط الأسرة، فمثلا إذا كان النمط الأسري الغالب بين المتعلمين هو النمط النووي وبين من هم أقل تعليما هو النمط الممتد، فإننا نتوقع أنه بانتشار التعليم وارتفاع مستوياته ستقلص الأسرة الممتدة وتسود الأسرة النووية. إضافة إلى ذلك فإن هذه الدراسة ستلقي الضوء على مدى الاختلاف بين الأسرة النووية والأسرة الممتدة في خصائصها الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، وهذا بلا شك سيزيد من رصيدنا المعرفي بخصائص كل نمط من هذه الأنماط.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بصفة عامة إلى محاولة الوقوف على الفروق بين الأسرة الممتدة والأسرة النووية في بعض خصائصها الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، ومحاولة تحديد دلالة هذه الفروق، وتهدف هذه الدراسة بصفة خاصة

إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ١- هل تختلف الأسر النووية والأسر الممتدة في خصائصها الاجتماعية كالتعليم ومتوسط عدد الأيمن ونسبة العاملات؟
- ٢- هل تختلف الأسر النووية والأسر الممتدة في خصائصها الاقتصادية كالدخل، ونوع السكن وملكيته؟
- ٣- هل تختلف الأسر النووية والأسر الممتدة في خصائصها الديموغرافية كعمر رب وربة الأسرة ومتوسط العمر عند الزوج، ومتوسط عدد الأطفال للمرأة؟

مدخل نظري

يذهب بعض المهتمين والدارسين للأسرة العربية إلى أنها كانت أسرة ممتدة عبر تاريخها^(١) كما يمكن أن تعد الأشكال التي نراها اليوم من الأسر الممتدة امتدادا طبيعيا وتاريخيا للأسرة العربية القديمة في بعض جوانبها على الأقل، غير أن التقصي الدقيق للأشكال التي مرت بها الأسرة العربية منذ الجاهلية وحتى العصر الحديث يؤكد أن هناك اختلافات جذرية في بناء الأسرة العربية في الأحقاب التي مرت بها وفي البيئات الحضرية المختلفة، ففي العصر الجاهلي وخاصة في البادية كانت الأسرة الممتدة واضحة المعالم خاصة إذا أخذنا وحدة الملكية كأساس لتصنيف الأسرة الممتدة حيث تستقل الأسرة أو ما يسمى بالرهط بملكيته الخاصة على الرغم من أنها جزء مما يسمى بالفصيلة والتي هي بدورها جزء من الفخذ وهكذا، وعلى الرغم من هذا الترابط في الولاءات إلا أن الأسرة الممتدة كانت واضحة المعالم إلى حد كبير على أساس الاستقلالية فيما تملكه من حيوانات، والذي يختلف عن الملكية الجماعية فيما تملكه القبيلة من المراعي ومصادر الماء وفي هذا الصدد يشير مشاركة^(٢) «أما حقوق الأسرة داخل العشيرة - عشيرتها - فتختلف حسبما عندها من مال ورجال»^(٣)، ويؤكد مشاركة أن «الأسرة الممتدة هي النمط الغالب، وفي هذا الصدد يشير «تألف الأسرة عندهم (البدو) من الزوجين - الرجل والمرأة - وفروعها والأصول الطاعنين في السن»^(٣)، وتتضح معالم الأسرة الممتدة بشكل أقوى بعد الاستقرار في الحواضر والقرى حيث أصبحت ملكية الأرض ووسائل الإنتاج الأخرى ملكية خاصة للأسرة، بل إن الأسر حتى من القبيلة الواحدة قد دخلت في تنافس وصراع على تملك الأراضي الزراعية مما

(١) حطب، زهير ١٩٨٠ تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة، بيروت: معهد الإنماء العربي.
وبركات، حليم ١٩٨٤ المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية

(٢) مشاركة، محمد زهير. ١٩٨٨، الحياة الاجتماعية عند البدو في الوطن العربي، دمشق: طلاس ص ١٠٤.

(٣) مشاركة. ص ١٠٣

أدى إلى تراجع سلطة القبيلة لصالح الأسرة الممتدة.

أما بالنسبة لمدى تحول الأسرة العربية من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية فيشير الثاقب إلى اختلاف وجهات النظر حول هذه القضية، ومع أنه ذكر ثلاث وجهات نظر تجاه هذه القضية إلا أن المهم هو التناقض في النظر إليها حيث يرى فريق أن نمط الأسرة الممتدة هو النمط الغالب على الأسرة العربية في حين يرى فريق آخر أن نمط العائلة العربية الممتدة يشكل أقلية عبر العصور لأسباب اقتصادية وديموغرافية.^(٤)

ومع أنه من الصعوبة بمكان تحديد نمط الأسرة العربية دون تحديد الفترة التاريخية، ففي العصر الجاهلي يمكن الاعتقاد بهيمنة الأسرة الممتدة وذلك استجابة لطبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية السائدة كما دلل على ذلك أحد الباحثين العرب^(٥)، ويذهب الثاقب إلى نقيض ذلك حيث يرى «إن العائلة العربية لم تكن ممتدة لا في الماضي ولا في الوقت الراهن»^(٦) وإذا كان قد أورد العديد من الأدلة الميدانية التي تؤكد هيمنة الأسرة النووية في الوقت الحاضر إلا أنه لم يورد أدلة كافية لهيمنة الأسرة النووية في الماضي، كما أن محاولة الوقوف عند الأشكال البدائية كما تتمثل في الحياة البدوية في المجتمع العربي في الوقت الحاضر يمكن أن تعطي بعض الانطباعات التي تدعم الرأي القائل بهيمنة الأسرة الممتدة في المجتمعات العربية القديمة.

أما في العصر الحديث فقد أفرزت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية أنماطا جديدة كما قلصت أنماطا كانت سائدة للأسرة، فمعظم الدراسات الميدانية في هذا المجال تؤكد تحول الأسرة العربية من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية، كما سنرى ذلك في مناقشتنا للدراسات السابقة، غير أن هناك خلافا حول النمط المهيمن في العالم العربي، ويمكن أن يعزى هذا الخلاف إلى عدة عوامل أهمها ما يلي: أولا إن الانطباعات الشخصية وعدم التعريف الدقيق لنمط الأسرة قد يكون وراء اختلاف وجهات النظر حول بنية الأسرة العربية، وفي هذا الصدد يشير آدمز إلى التباين بين نمط الأسرة المثالي والنمط الواقعي، ويستشهد بذلك بدراسة روزنفيلد لإحدى القرى العربية في فلسطين المحتلة حيث بدأ دراسته بسؤال أهل القرية عن نمط الأسرة السائد في قريتهم وقد جاءت الإجابات دالة على أنها الأسرة الممتدة. وقد بدأ بعد ذلك زيارة جميع بيوت القرية حيث توصل للنتائج التالية: ٦, ٢٪ أسر ممتدة، ٩, ٨٪ أسر شبه ممتدة، ٥, ٥٪ أسر مشتركة، ٥, ٧٤٪ أسر نووية، ٠, ٤٪ تجمعات أخرى.^(٧) ويؤكد ذلك أيضا ما ذهب إليه الثاقب بأن «الأغلبية

(4) الثاقب، فهد 1976 «موقف الكويت من حجم العائلة وبنيتها» مجلة كلية الآداب، العدد التاسع ص 135 - 136.

(5) حطب، 1980: 39 - 40.

(6) الثاقب، فهد 1986: التحضر وأثره على البناء العائلي وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي عرض وتقييم لنتائج البحوث، مجلة العلوم الاجتماعية المجلد 14 عدد 4: ص 210.

(7) Adams, Bert, 1975 The Family A Sociological Interpretation, Chicago: Rand McNally College Publishing Company P:19 (7)

منهم (الكتاب) تتفق على أن العائلة الممتدة تمثل النمط المثالي في العالم العربي^(٨)، ثانياً: إشكالية تعريف الأسرة الممتدة وتناولها ضمن بعض المفاهيم المرتبطة بها مثل العلاقات القرابية، ولعل هذه الإشكالية هي التي دفعت بركات إلى القول «إن عدم السكن تحت سقف واحد عامل مهم في تطور الأسرة العربية، ولكنه عامل غير كاف في تحديد العائلة الممتدة. ولا تزال هناك عدة ظواهر تجعل العائلة في المجتمع العربي أقرب إلى الممتدة منها إلى النووية»^(٩)، ويذكر مثلاً لهذه الظواهر الرغبة في السكن في حي أو منطقة واحدة، والعلاقات الوثيقة بين الأقرباء والتكتل العشائري - العائلي في بعض البلدان العربية وكذلك ظاهرة الزواج القراي. والسؤال الذي يجب طرحه: هل مثل هذه الظواهر تؤدي إلى تشكيل عائلة ممتدة؟ لا سيما وأن تعريف الأسرة الممتدة في معظم كتب علم الاجتماع يفيد أنها مجموعة من الأفراد الذين يرتبطون مع بعضهم برباط الدم أو النسب وتتكون من عدة أجيال كالأجداد والأبناء والأحفاد ويعيشون في مسكن واحد ويشاركون في النشاطات الاقتصادية للأسرة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الظواهر التي ذكرها بركات ليست جامعة مانعة، فالذي يحدد الحي أو المنطقة التي تفضلها الأسرة ليس وجود الأقارب فحسب، بل الذي يحددها بالدرجة الأولى هو المستوى الاقتصادي للأسرة فالأسر الفقيرة لا تستطيع حتى وإن رغبت في السكن في المنطقة أو الحي الذي يقطنه أقرباؤها الأثرياء، أما بالنسبة للعلاقات الوثيقة فلا يمكن اعتبارها أساساً للأسرة الممتدة، وذلك لأن مثل هذه العلاقات قد تنمو بين الأفراد الذين يكونون جماعة واحدة بصرف النظر عن درجة القرابة بينهم، وكذلك الحال فيما أطلق عليه بركات بالتكتل العشائري - العائلي، وكذلك الزواج القراي، لأن مثل هذه الظواهر لا تصل إلى حد تشكيل أسرة ممتدة بالمعنى السوسولوجي، ثالثاً: عدم اعتماد معظم الدراسات التي تناولت قضية نمط الأسرة على التعداد السكاني الرسمي أو المسوح الاجتماعية أو الديموغرافية أو العينية العشوائية، وفي هذا الصدد يشير الثاقب بأن «المشكلة الأساسية في تلك الدراسات أنها تفقر إلى الإحصاءات السكانية، وربما اعتمدت بعض دراسات الفريق الثاني على بعض البيانات الإحصائية القليلة»^(١٠)، رابعاً: إن نمط الأسرة يختلف من مجتمع عربي إلى آخر بقدر تعرض هذا المجتمع أو ذاك لعمليات التحديث، كما تختلف الأنماط الحضرية عن الأنماط الريفية والبدوية في المجتمع الواحد.

(٨) الثاقب، فهد ١٩٨٢ الروابط العائلية - القرابية في مجتمع الكويت المعاصر، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الثالثة - الرسالة العاشرة ص ١٥.

(٩) بركات ١٩٨٤ : ١٩٥

(١٠) الثاقب، ١٩٨٦ : ٢١٤.

عوامل التغير:

لقد لعب التغير الاقتصادي دوراً مهماً في جميع أبعاد الحياة الاجتماعية في المجتمع العربي ولم تكن الأسرة في عزلة عن هذه التأثيرات، فقد أدى التحول الاقتصادي من اقتصاد يتسم بالبساطة ومن نشاط اقتصادي يدور في فلك الأسرة بصفة خاصة والمجتمع المحلي بصفة عامة إلى اقتصاد معقد محوره المؤسسات والمنظمات الكبرى كما تجاوز السمة المحلية إلى الدولية، لقد أدى هذا التغير إلى خلخلة النظام الأسري في وظيفته وبنائه، فلم تعد حياة الفرد معلقة بأسرته اقتصادياً بالفرد يجد الوظيفة التي منها يكتسب في المؤسسات والمنظمات المختلفة والخارجة عن نطاق الأسرة وسيطرتها، كما أن طبيعة الاقتصاد الجديد يتطلب حرية الحراك الجغرافي والاجتماعي والمهني والذي لا تستطيع الأسرة الممتدة مسايرته، كما أن المهن الحديثة قد خلقت فروقاً طبقية حتى بين الإخوة مما جعل الهوة تتسع في المستويات الاقتصادية وبالتالي في الأنماط الحياتية، ويشير الرميحي في هذا الصدد «ومع مجيء الدخل البترولي وانفتاح طريق التعليم للمرأة وتغير الوضع الاقتصادي استفادت المرأة وتغيرت النظرة إليها جزئياً، كما اتجهت الأسرة إلى الشكل النووي.. وهذا الشكل بدأ يسود في مجتمعات الخليج⁽¹¹⁾، عامل آخر ارتبط بالتحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية وهو تطور دور المرأة من خلال التعليم والعمل مما جعلها تمارس ضغوطاً على الزوج في الاستقلال عن أسرته.

ومن العوامل التي أدت إلى هيمنة الأسرة النووية المشكلات التي عادة ما تنشأ بين الزوجة وأقرباء الزوج وقد تشتد هذه المشكلات إلى درجة أن الزوج لا يجد وسيلة لحلها سوى الطلاق أو الانفصال عن أسرته وتفادياً لمثل هذه المشكلات نجد أن بعض الأسر تشرط على الزوج بيتاً مستقلاً لابنتهم قبل عقد الزواج.

أما بالنسبة للعوامل التي ساعدت بعض الأسر على إبقاء النمط الممتد متحدة بذلك عوامل التغير فيوضح ذلك آدمز الذي يتساءل «إذا كانت النزعة إلى الأسرة النووية هي السائدة فما هي العوامل التي ساعدت على استمرار هذا النمط؟ ويرى أن المعايير الدينية والثقافية خاصة تلك التي تؤكد فضل الوالدين ما تزال قوية مؤثرة، ولكن الأسباب الرئيسية لبقاء نظام الأسرة الممتدة هو العامل الاقتصادي، ويبدو أن هذا العامل يؤثر في بقاء الأسرة الممتدة في وضعين متناقضين، فإذا كانت الأسرة غنية من ناحية اقتصادية فإن الأب يسعى إلى إبقاء أسرته مجتمعة من أجل المكانة الاجتماعية والسلطة ومن ناحية اقتصادية لمساعدته في القيام بالعمل، ويقبل

(11) الرميحي، محمد، 1975، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، القاهرة: دار الشعب.

الأبناء والأحفاد من جانبهم سيطرة الكبار طمعا في الميراث الذي سيخلفه الكبار من الذكور بعد وفاتهم، وعلى النقيض يأتي الفقراء الذين تدفعهم الضرورة الاقتصادية للبقاء معا، وضم ما لديهم من مصادر من أجل البقاء.^(١٢)

الدراسات السابقة

تؤكد معظم الدراسات أن الأسرة العربية تتجه نحو نمط الأسرة النووية وأن الأسرة الممتدة آخذة في الاضمحلال، ففي دراسة بوتفنوشت للجزائر تؤكد نتائج هذه الدراسة أن العائلات الممتدة تمثل ٤٨,٧٪ من مجموع عينة الدراسة في حين بلغت نسبة الأسر النووية ٥١,٣٪، كما تؤكد هذه الدراسة أن التحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية يتم ببطء شديد، فخلال ثلاثة أجيال كان التغير يتم بنسبة ١٠٪ لكل جيل لصالح الأسرة النووية^(١٣)، وفي دراسة الثاقب للمجتمع الكويتي وجد أن الأسرة النووية تمثل ما يزيد على ٥٩٪، في حين بلغت الأسر شبه الممتدة ١٨,٣٪، أما الأسر الممتدة فقد بلغت ٢٢,٥٪، كما وجدت هذه الدراسة أن النمط المفضل للأسرة هو النمط النووي بين من كانت أسرهم نووية بنسبة ٧٧,٥٪ أو شبه ممتدة بنسبة ٧٢,٩٪ أو ممتدة بنسبة ٥٥,١٪^(١٤)، وفي مدينة عمان بالأردن تشير إحدى الدراسات إلى أن الأسر النووية تمثل ٦٩,٣٪ في حين تمثل الأسر الممتدة ٢٠٪، أما بقية النسبة (١٠,٧) فتمثل أنماطا أخرى^(١٥)، وتؤكد دراسة الحسن إلى التحول الكبير الذي أصاب بناء الأسرة العراقية حيث لم تتجاوز الأسر النووية ١٨٪ في حين بلغت نسبة الأسر الممتدة ٨٢٪ في عام ١٩٤٠، وفي عام ١٩٧٥ ارتفعت نسبة الأسر النووية إلى ٦٦٪ في حين انخفضت نسبة الأسر الممتدة إلى ٣٤٪.^(١٦) أما عن العوامل المرتبطة بالتحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية فنلاحظ أن معظم هذه الدراسات قد ربطت بين التصنيع، التحضر، ودخول الأفكار الحديثة وبين هذا التحول كما في دراسة الحسن.

ونلاحظ من استعراض الدراسات السابقة أن كل هذه الدراسات تقريبا قد ركزت اهتمامها على محاولة التقصي عن النمط الأسري السائد وأثر عوامل التحديث والتحضر في التحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية باستثناء دراسة الثاقب الذي حاول الوقوف على العلاقة بين

Adams, 1975: 19-20 (12)

(13) بوتفنوشت، مصطفى، 1984 العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

(14) الثاقب، 1976: 141

(15) خيري، محمد الدين، 1985 العلاقات الاجتماعية في بعض الأسر النووية الأردنية، عمان، جمعية عمال المطابع التعاونية.

(16) الحسن، إحسان، 1981 العائلة والقرابة والزواج، دراسة تحليلية في تغير نظم العائلة والقرابة والزواج في المجتمع العربي، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر.

النمط العائلي المفضل بحسب بنية عائلة المبحوث والمستوى التعليمي والفئة الاجتماعية الاقتصادية، وجنس المبحوث وعمره. (١٧)

الإجراءات المنهجية مصدر البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات المسح الديموغرافي لمدينة الرياض، والذي قامت به الهيئة العليا لمدينة الرياض بالملكة العربية السعودية ونورد فيما يلي مختصراً للإجراءات المنهجية التي من خلالها تمت خطة البحث وجمع بيانات الدراسة.

أولاً: مجتمع الدراسة وطريقة اختيار العينة:

المجتمع الإحصائي لهذه الدراسة هم سكان مدينة الرياض، ولقد اعتبر المنزل هو وحدة التحليل في هذه الدراسة. وأما إطار المعاينة Sampling frame لهذه الدراسة فهو عبارة عن قائمة بجميع المنازل في مدينة الرياض، أما أسلوب المعاينة فقد تم بواسطة استخدام العينة الطبقية متعددة المراحل A multistage stratified Design حيث تم أولاً تقسيم المساكن بحسب نوعها وهذا التقسيم سيأخذ في الحسبان إلى حد كبير اختلاف السكان في المستوى الاجتماعي الاقتصادي للسكان، والخطوة الأخرى تم من خلالها تقسيم المساكن بحسب المنطقة الجغرافية لمدينة الرياض، وهذا الإجراء يضمن تمثيل جميع المناطق الجغرافية للمدينة ضمن عينة الدراسة، وقد تم على هذا الأساس سحب عينة عشوائية قوامها ٥٠٥٨ وحدة سكنية، ويمثل هذا العدد ١٪ من مجموع الوحدات السكنية في مدينة الرياض، وتشمل هذه العينة الأسر السعودية بنسبة ٥٥٪ وغير السعودية بنسبة ٤٥٪^(١٨)، وقد تم استبعاد الأسر غير السعودية في هذه الدراسة وذلك لأن معظم هذه الأسر تمثل ثقافات مختلفة ولا يعبر وضعها الحالي في موطنها الأصلي، وبذلك يصبح حجم عينة هذه الدراسة ٢٧٨٢ أسرة سعودية.

ثانياً: أداة جمع البيانات:

أداة جمع البيانات لهذا المسح هي المقابلة الشخصية، والتي استخدم فيها استمارة مقابلة

(١٧) انظر الثاقب، ١٩٧٦

(١٨) لمزيد من المعلومات عن إجراءات اختيار العينة انظر،

Ar-Riyadh Development Authority, 1987 Stage 2.2, Residential Survey, Summary report: 3-6

مقننة شملت مجموعة من الأسئلة عن النواحي الاجتماعية والديموغرافية للأسرة، وقد روعي في صياغة هذه الاستمارة أن تشمل جميع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية لجميع أفراد الأسرة، كما روعي فيها الوضوح والاختصار وسهولة تدوين الإجابات. وقد تم اختبار هذه الأداة على عدة أنماط سكنية للتأكد من سهولة تطبيقها في الميدان، كما تم اختبار صياغة أسئلة الاستمارة للتأكد من أنها تعكس المعنى الصحيح وأنها سهلة الفهم، كما هدف هنا الاختبار لتحديد ملاءمة تسلسل الأسئلة والوقت الذي يجب أن تستغرقه، وقد تم تعديل هذه الأداة نتيجة لهذا الاختبار وطبقت بعد ذلك على عينة الدراسة في صورتها النهائية.^(١٩)

ثالثاً: التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة:

الهدف من هذه الدراسة كما أشرنا سابقاً هو محاولة التعرف على بعض خصائص الأسرة الممتدة والأسرة النووية، فنحن لا نسعى إلى تقصي العلاقة السببية بين نمط الأسرة والخصائص المختلفة للأسرة بقدر ما نحاول أن نحدد الاختلاف بين الأسرة الممتدة والأسرة النووية في هذه الخصائص وتشمل هذه المتغيرات التالي:

المتغير التابع: نمط الأسرة من حيث كونها أسرة نووية أو أسرة ممتدة. وقد تم تعريف الأسرة النووية إجرائياً بأنها الأسر التي تتكون من الزوجين والأبناء، أما الأسرة الممتدة فقد تم تعريفها إجرائياً بأنها الأسر التي تشمل الزوجين والأبناء والأحفاد والأسر المكونة من أخوين أو أكثر مع زوجاتهم وأبنائهم، وقد تم استبعاد الوحدات السكنية التي يقطنها فرد واحد أو مجموعة من الأفراد الذين لا ينطبق عليهم مفهوم الأسرة.

المتغيرات المستقلة:

متوسط عدد الأطفال في الأسرة للمرأة المتزوجة وقد تم قياس هذا المتغير من خلال تقسيم عدد الأطفال على عدد النساء المتزوجات في الأسرة.
متوسط عدد العاملات في الأسرة وقد تم قياس هذا المتغير من خلال تقسيم عدد النساء

(19) لمزيد عن أداة جمع البيانات انظر:
Ar-Riyadh Development Authority, 7-9.

العاملات خارج المنزل على مجموع النساء في الأسرة ممن تجاوزن الثامنة عشرة من العمر.

نوعية حيازة المسكن من حيث كونه مستأجرا أو ملكا

نوع المنزل وقد تم تحديد أربعة أنواع هي: بيت شعبي، بيت عربي حديث، فيلا، شقة.

الحي الذي تعيش فيه الأسرة: تم تقسيم الأحياء إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول الأحياء الشعبية مثل منفوحة والدار البيضاء والأحياء الحديثة مثل النسيم والدخل المحدود والأحياء الراقية مثل العليا والسليمانية.

دخل رب الأسرة الشهري: يشمل الدخل هنا جميع ما يحصل عليه رب الأسرة من راتب شهري وعلاوات وبدلات من العمل واستثمارات.

المؤهل الدراسي لرب الأسرة: آخر مؤهل دراسي للفرد

الخلفية الحضرية لرب الأسرة: ويعني هنا المنطقة التي عاش فيها المبحوث من حيث كونها منطقة حضرية أو ريفية، قبل انتقاله إلى الرياض.

وجود كبار سن في الأسرة أي الذين تجاوزوا أو تجاوزن ٦٥ سنة أو أكثر

متوسط العمر عند الزواج للإناث في الأسرة وقد تم قياس ذلك المتغير من خلال جمع العمر عند الزواج لكل الإناث في الأسرة وتقسيمه على عدد النساء.

رابعا: أسلوب التحليل الإحصائي:

تم استخدام الجداول المزدوجة ومعامل مربع كاي لغرض اختبار الفروق بين الأسر الممتدة والأسر النووية في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية وهل الفروق بين هذين النمطين فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية، كما استخدم تحليل التمايز Discriminant Analysis وذلك لتحديد أهمية المتغيرات المستقلة في التمييز بين الأسرة الممتدة والأسرة النووية.

ولقد تم التعامل مع المتغيرات المستقلة على وجهين، الأول بالنسبة للمتغيرات المقاسة على المستوى التدريجي والنسبي مثل متوسط عدد الأطفال، متوسط عدد العاملات، دخل رب الأسرة فقد تم التعامل معها في صورتها الأصلية عند استخدام تحليل التمايز، أما في التحليل الثنائي فقد ضمت فئات كل من هذه المتغيرات في عدد محدود من الفئات كما تبدو في الجداول ٢ - ٤، أما بالنسبة للمتغيرات المقاسة على المستوى الترتيبي والاسمي مثل نوع المنزل، والحي ووجود كبار السن في الأسرة فقد تم التعامل معها في صورتها الأصلية في التحليل الثنائي، أما في تحليل التمايز فقد تم تحويلها إلى متغيرات صامتة Dummy Variables بحيث تأخذ إحدى

الفئات القيمة (١) وبقية الفئات القيمة (٥) كما تتضح في الجدول ٥.

تحليل النتائج

أولاً: تحديد نمط الأسرة السائد في مدينة الرياض:

يوضح الجدول ١ توزيع الأسر بحسب نمطها من حيث كونها أسرة نووية أو أسرة ممتدة، ومن البيانات الواردة في الجدول نلاحظ أن أغلب الأسر السعودية في مدينة الرياض هي أسر نووية حيث بلغت نسبتها ٦٩٪، في حين لم تتجاوز نسبة الأسر الممتدة ٣١٪ من مجموع الأسر، وهذا يؤكد هيمنة الأسرة النووية في أكبر مدن المملكة العربية السعودية وعاصمتها السياسية.

جدول ١/ توزيع الأسر بحسب نمطها في مدينة الرياض

نمط الأسرة	العدد	النسبة المئوية
نووية	١٨٥٨	٦٩,٠٪
ممتدة	٨٣٣	٣١,٠٪
المجموع	٢٦٩١	١٠٠٪

ثانياً: الخصائص الاجتماعية بحسب نمط الأسر:

يوضح الجدول ٢ العلاقة بين نمط الأسرة ومجموعة من الخصائص الاجتماعية للأسر كالمستوى التعليمي لرب وربة الأسرة، متوسط عدد الأميين، نسبة العاملات، ومنطقة نشأة رب الأسرة.

ومن البيانات الواردة في الجدول نلاحظ أن هناك اختلافاً بين الأسر النووية والأسر الممتدة في جميع تلك المتغيرات عدا متغير منطقة نشأة رب الأسرة.

فبالنسبة للمستوى التعليمي لرب الأسرة نلاحظ أن نسبة الأسر النووية ترتفع كلما زاد المستوى التعليمي لرب الأسرة، فبين الأميين من أرباب الأسر نجد أن نسبة الأسر النووية لا تتجاوز ٦,٦٢٪، ترتفع هذه النسبة تدريجياً لتصل إلى ٩,٧٣٪ بين أرباب الأسر الجامعيين، في حين نجد العكس من ذلك تماماً بالنسبة للأسرة الممتدة، حيث نجد نسبتها في فئة الأميين من

أرباب الأسر ٥, ٣٧٪، وتنخفض هذه النسبة تدريجياً كلما ارتفع المستوى التعليمي لرب الأسرة لتصل إلى ١, ٢٦٪ بين الجامعيين من أرباب الأسر.

كذلك الحال في متغير المستوى التعليمي لربة الأسرة حيث نلاحظ ارتفاع نسبة الأسر النووية وانخفاض نسبة الأسر الممتدة كلما زاد المستوى التعليمي لربة الأسرة، فبالنسبة للأسر النووية نلاحظ أن نسبتها ارتفعت من ٥, ٦٢٪ بين ربات الأسر الأميات إلى ٠, ٧٨٪ بين ربات الأسر ممن يحملن المؤهل الجامعي، والعكس تماماً بالنسبة للأسر الممتدة حيث انخفضت نسبتها من ٨, ٣٤٪ بين الأميات إلى ٢٢٪ بين من أنهن المرحلة الجامعية. من ذلك يمكن القول إنه كلما زاد المستوى التعليمي لرب أو لربة الأسرة زاد احتمال نمط الأسرة النووية، وكلما تدنى المستوى التعليمي لرب أو لربة الأسرة زاد احتمال نمط الأسرة الممتدة.

ويعزز من النتيجة السابقة متغير متوسط عدد الأميين في الأسرة حيث نلاحظ أن نسبة الأسر النووية قد انخفضت من ٨٤٪ في فئة متوسط عدد الأميين المنخفضة إلى ٥, ٥٨٪ في فئة متوسط عدد الأميين العالية، وعلى العكس من ذلك الأسر الممتدة حيث نجد أن نسبتها قد ارتفعت من ٠, ١٦٪ في فئة متوسط عدد الأميين المنخفضة إلى ٥, ٤١٪ في فئة متوسط عدد الأميين العالية، ونستنتج من ذلك أن نمط الأسرة النووي يرتبط عكسياً ونمط الأسرة الممتد إيجابياً بمتوسط عدد الأميين في الأسرة.

أما فيما يتعلق بالمتغير الخامس - منطقة نشأة رب الأسرة - فنلاحظ ضالة الفروق بين أرباب الأسر الذين نشأوا في المناطق الحضرية والمناطق الريفية حيث لا يتجاوز الفرق بين هاتين المجموعتين من أرباب الأسر ٤, ٠٪ في نمط أسرهما.

ومن قيمة مربع كاي لكل متغير من المتغيرات السابقة والتي تراوحت بين ٢٧, ٧٩ كما في المستوى التعليمي لرب الأسرة و ٣٨, ١٩٧ كما في متغير متوسط عدد الأميين في الأسرة نلاحظ أنها دالة إحصائياً عند مستوى ٠, ٠٠١ مما يؤكد أن الفروق بين نمط الأسرة من ناحية والمتغيرات الاجتماعية من ناحية أخرى فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية، عدا متغير منطقة نشأة رب الأسرة حيث لم تبلغ مستوى دلالة ٠, ٠٥.

الخصائص الاجتماعية		نمط الأسرة			
الدلالة	مربع كاي	المجموع	ممتدة	نووية	
٠,٠٠١	٢٧,٧٩	٥٥٠	٣٧,٥	٦٢,٥	المستوى التعليمي لرب الأسرة
		٤٨١	٣٤,٧	٦٥,٣	١- أمي
		٥٠٨	٢٨,٩	٧١,١	٢- يقرأ ويكتب
		٣٦٤	٢٦,٦	٧٣,٤	٣- الابتدائي
		٣٩٣	٢٨,٨	٧١,٢	٤- المتوسطة
		٣٩٥	٢٦,١	٧٣,٩	٥- الثانوية
		٢٦٩١	٨٣٣	١٨٥٨	٦- الجامعة
					المجموع
٠,٠٠١	٥٣,٦٨	١٠٩٤	٣٤,٨	٦٥,٢	المستوى التعليمي لربة الأسرة
		٥٠٢	٢٧,٣	٧٢,٧	١- أمي
		٣٢٥	٢٠,٠	٨٠,٠	٢- يقرأ ويكتب
		٢٤٢	٢٠,٢	٧٩,٨	٣- الابتدائي
		٢١٠	٢٠,٥	٧٩,٥	٤- المتوسطة
		٩١	٢٢,٠	٧٨,٠	٥- الثانوية
		٢٤٦٤	٦٩٢	١٧٧٢	٦- الجامعة
					المجموع
٠,٠٠١	١٩٧,٣٨	١١٢٨	١٦,٠	٨٤,٠	متوسط عدد الأميين في الأسرة
		١٥١٥	٤١,٥	٥٨,٥	١- منخفضة
		٢٦٤٣	٨١٠	١٨٣٣	٢- عالية
					المجموع
٠,٠٠١	٣٤,١	٢٤٥٤	٣٠,٦	٦٩,٤	نسبة العاملات
		٦٢	٤٨,٤	٥١,٦	متدنية
		١٠٢	٧,٨	٩٢,٢	متوسطة
		٢٦١٨	٧٨٨	١٨٣٠	عالية
					المجموع
*	٠,٠٣	٨٤٠	٣١,٢	٦٨,٨	منطقة النشأة لرب الأسرة
		١٨٥١	٣٠,٨	٦٩,٢	١- حضرية
		٢٦٩١	٨٣٣	١٨٥٨	٢- ريفية
					المجموع

*غير دال إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥

الخصائص الاقتصادية ونمط الأسرة:

يوضح الجدول ٣ الفروق بين الأسر الممتدة والأسر النووية في مجموعة من الخصائص الاقتصادية كالدخل ونوع المنزل ونوع حيازة المنزل وعدد الغرف في المنزل ونوع الحي الذي تقطن فيه الأسرة. وقد اعتبرنا هذه الخصائص مؤشرات للحالة الاقتصادية للأسرة.

ومن البيانات الواردة في الجدول نلاحظ أن نسبة الأسر الممتدة ترتفع بين من تقل رواتبهم الشهرية عن ٣٠٠٠ ريال حيث بلغت ٣٦,٠٪ مقارنة بـ ٢٥,٩٪ بين من تزيد رواتبهم الشهرية ٩٩٩٩ ريالاً، بينما نجد أن نسبة الأسر النووية ترتفع بين من تزيد رواتبهم الشهرية على ٩٩٩٩ ريالاً، حيث بلغت النسبة ٧٤,١٪ مقارنة بـ ٦٤,٠٪ بين من تقل رواتبهم الشهرية عن ٣٠٠٠ ريالاً، ونلاحظ من هذه البيانات أن الأسرة النووية ترتبط إيجابياً بالمرتب الشهري لرب الأسرة بعكس الأسرة الممتدة التي ترتبط سلبياً بالمرتب الشهري لرب الأسرة.

كما نجد أن هناك اختلافاً بين الأسر الممتدة والأسر النووية في نوع المسكن، حيث نجد أن أعلى نسبة من الأسر النووية هي التي تقطن الشقق يليها البيوت العربية الحديثة حيث بلغت نسبتهما ٨٢,٨٪ و ٧٢,٦٪ على التوالي، بينما نجد أن أدنى نسبة من الأسر النووية هي التي تقطن البيوت الشعبية والفلل حيث بلغت النسبة ٦٤,١٪ و ٦٦,٠٪ على التوالي وعلى العكس من ذلك الأسر الممتدة حيث نجد أن أعلى نسبة منها هي التي تقطن البيوت الشعبية يليها الفلل حيث بلغت النسبة ٣٥,٩٪ و ٣٤,٠٪ على التوالي، بينما نجد أن ساكني الشقق يمثلون أدنى نسبة من الأسر الممتدة حيث بلغت نسبتهم ١٧,٢٪.

أما عن الاختلاف بين الأسر الممتدة والأسر النووية في نوع حيازة المسكن فكما نلاحظ من البيانات الواردة في الجدول أن نسبة من يملكون المنزل الذي يعيشون فيه أكبر بين الأسر الممتدة حيث بلغت نسبة من يملكون منازلهم من هذه الأسر ٣٤,٢٪ مقارنة بـ ٢٤,٦٪ بين الأسر المستأجرة، في حين نجد أن أعلى نسبة من الأسر النووية هي التي تقطن في بيوت مستأجرة حيث بلغت النسبة ٧٥,٤٪ مقارنة بـ ٦٥,٨٪ للأسر النووية التي تملك منزلها.

أما بالنسبة لعدد الغرف في المنزل فنلاحظ من بيانات الجدول أن نسبة الأسر النووية ترتفع في فئة المنازل التي يتراوح عدد غرفها بين ٣-١ و ٦-٤ غرف حيث بلغت النسبة ٧٧,١٪ و ٧٧,٠٪ مقارنة بـ ٦٠,٢٪ للمنازل التي يزيد عدد غرفها عن ٦ غرف، في حين ترتفع نسبة الأسر الممتدة في فئة المنازل التي يزيد عدد الغرف فيها على ٦ غرف حيث بلغت نسبتها ٣٩,٨٪.

مقارنة ٩, ٢٢٪ في المنازل التي يقل عدد غرفها عن ٤ غرف. أما نوع الحي كما يبدو من بيانات الجدول ٣ فإن الفروق بين الأسرة الممتدة والأسرة النووية في نوع الحي فروق ضئيلة، حيث لا يتجاوز الفروق بين أعلى نسبة وأدنى نسبة من الأسر النووية بين مختلف الأحياء ٢, ٠٪، وكذلك الحال بالنسبة للأسر الممتدة. وباستثناء نوع الحي نلاحظ أن الفروق بين الأسر النووية والأسر الممتدة فروق جوهرية على جميع المتغيرات الاقتصادية، حيث تراوحت قيمة مربع كاي بين ١, ١٣ دالا إحصائيا عند مستوى ٠, ٠٠٢، مع راتب رب الأسرة الشهري، و٨٨, ٨٨ مع عدد الغرف بالمنزل دالا إحصائيا عند مستوى ٠, ٠٠١، تؤكد هذه النتائج أن الأسر النووية والأسر الممتدة تختلف اختلافا جوهريا في خصائصها الاقتصادية والتي شملت راتب رب الأسرة الشهري ونوع المنزل حيازة المسكن وعدد الغرف بالمنزل.

		نمط الأسرة			الخصائص الاقتصادية
الدالة	مربع كاي	المجموع	تمتدة	نوعية	
٠,٠٠٢	١٣,١	٥٧٠	٣٦,٠	٦٤,٠	راتب رب الأسرة الشهري
		١٧٠٤	٢٨,٩	٧١,١	١- أقل من ٣٠٠٠ ريال
		٢٩٤	٢٥,٩	٧٤,١	٢- ٣٠٠٠ إلى ٩٩٩٩
		٢٥٦٨	٧٧٣	١٧٩٥	٣- ١٠٠٠٠ فما فوق
					المجموع
٠,٠٠١	٤٥,٨	١٤٥	٣٥,٩	٦٤,١	نوع المنزل
		٣٠٣	٢٧,٤	٧٢,٦	بيت شعبي
		١٨٥٣	٣٤,٠	٣٤,٠	بيت عربي حديث
		٣٨٩	١٧,٢	٨٢,٨	فلة ٦٦,٠
		٢٦٩٠	٨٣٢	١٨٥٨	شقة
					المجموع
٠,٠٠١	٢٥,٦	١٧٨٣	٣٤,٢	٦٥,٨	نوع حيازة المسكن
		٨٩٠	٢٤,٦	٧٥,٤	١- ملك
		٢٦٧٣	٨٢٩	١٨٤٤	٢- مستأجر
					٣- المجموع
٠,٠٠١	٨٨,٨٨	٢٠١	٢٢,٩	٧٧,١	عدد الغرف
		١٢٢٠	٢٣,٠	٧٧,٠	٣-١
		١٢٧٠	٣٩,٨	٦٠,٢	٦-٤
		٢٦٩١	٨٣٣	١٨٥٨	٧ غرف أو أكثر
					المجموع
*	٠,٠١	١١٥٤	٣١,٠	٦٩,٠	نوع الحي
		٨٨٥	٣٠,٨	٦٩,٢	شعبي
		٦٥٢	٣١,٠	٦٩,٠	حديث
		٢٦٩١	٨٣٣	١٨٥٨	راقي
					المجموع

*غير دال إحصائيا عند مستوى 0,05

الخصائص الديموغرافية ونمط الأسرة:

يوضح الجدول ٤ توزيع الأسر بحسب نمط الأسرة والخصائص الديموغرافية والتي تشمل عمر رب الأسرة، وعمر ربة الأسرة، وجود كبار سن في الأسرة، وجود متقاعدين في الأسرة ووجود معوقين في الأسرة، ومتوسط العمر عند الزواج بين الإناث.

ومن هذه البيانات نجد أن هناك فروقا بين الأسر الممتدة والأسر النووية في عمر رب الأسرة، حيث نلاحظ أن نسبة الأسر النووية تزيد في فئة أعمار رب الأسر التي تتراوح بين ٣١ و ٥٠ سنة حيث بلغت النسبة ٧٤,٧٪ وتنخفض هذه النسبة بين الأسر التي يقل عمر رب الأسرة فيها عن ٣١ سنة وتقل بشكل أكبر بين الأسر التي يزيد عمر رب الأسرة فيها على ٥١ سنة، وعلى العكس من ذلك تأتي الأسر الممتدة حيث نجد أن أعلى نسبة منها تتركز في الفئة التي يتجاوز عمر رب الأسرة ٥١ سنة حيث بلغت ٤١,٢٪ وتنخفض هذه النسبة لتصل إلى ٢٥,٣٪ في الفئة التي يتراوح عمر رب الأسرة فيها بين ٣١ و ٥٠ سنة.

أما بالنسبة لعمر ربة الأسرة فنلاحظ من البيانات الواردة في الجدول أن نسبة الأسر النووية ترتبط عكسيا بعمر ربة الأسرة حيث ترتفع في فئات ربات الأسر التي تقل أعمارهن عن ٣١ سنة حيث بلغت النسبة ٧٥,٢٪ مقارنة بـ ٧١,٧٪ و ٣٨,٩٪ للأسر التي يتراوح عمر رب الأسرة فيها بين ٣١ و ٥٠ سنة والذي يزيد على ٥٠ سنة على التوالي، بينما تزيد نسبة الأسر الممتدة في فئة أعمار ربات الأسر التي تزيد على ٥٠ سنة حيث بلغت النسبة ٦١,١٪ مقارنة بـ ٢٤,٨٪ للأسر التي يقل عمر ربة الأسرة فيها عن ٣١ سنة، بعبارة أخرى فإن الأسر النووية ترتبط عكسيا بعمر ربة الأسرة، بينما ترتبط الأسر الممتدة إيجابيا بعمر ربة الأسرة.

كما نلاحظ من البيانات ارتفاع نسبة الأسر النووية في الفئة التي لا يوجد فيها كبار السن حيث بلغت النسبة ٧٣,٤٪ مقارنة بـ ٢٩,٦٪ للأسر التي يوجد بها كبار سن، أما بالنسبة للأسر الممتدة فنلاحظ ارتفاعها في الفئة التي يوجد بها كبار السن حيث بلغت النسبة ٧٠,٤٪ مقارنة بـ ٢٦,٦٪ في الفئة التي لا يوجد بها كبار السن، ومعنى ذلك أن الأسر النووية ترتبط عكسيا بوجود كبار السن، في حين أن الأسر الممتدة ترتبط إيجابيا بوجود كبار السن.

كما نلاحظ من البيانات ارتفاع نسبة الأسر النووية في الفئة التي لا يوجد فيها متقاعدون حيث بلغت النسبة ٧٠,٤٪ مقارنة بـ ٤٤,٣٪ في الفئة التي يوجد بها متقاعدون، كما نجد أن نسبة الأسر الممتدة ترتفع في الفئة التي يوجد بها متقاعدون حيث بلغت النسبة ٥٥,٧٪

مقارنة بـ ٢٩, ٦٪ في الفئة التي لا يوجد بها متقاعدون ومعنى ذلك أن الأسر النووية ترتبط عكسيا والأسر الممتدة إيجابيا بوجود المتقاعدين.

أما بالنسبة لوجود معوق في الأسرة فنلاحظ ارتفاع نسبة الأسر النووية في الفئة التي لا يوجد بها معوقون في الأسرة حيث بلغت النسبة ٧٠, ٣٪ مقارنة بـ ٣٨, ٨٪ في الفئة التي يوجد بها معوق ونجد العكس في الفئة التي يوجد بها معوقون في الأسرة حيث نجد ارتفاع نسبة الأسر الممتدة في هذه الفئة حيث بلغت النسبة ٦١, ٢٪ مقارنة بـ ٢٩, ٧٪ في الفئة التي لا يوجد بها معوق. أي أن نمط الأسرة الممتد يرتبط إيجابيا بوجود معوق في الأسر على عكس نمط الأسرة النووي الذي يرتبط إيجابيا بعدم وجود معوق في الأسرة.

أما بالنسبة لمتوسط العمر عند الزواج للإناث فنلاحظ أن أعلى نسبة من الأسر النووية تتركز في الفئة التي يتجاوز متوسط العمر عند الزواج ٢٠ سنة حيث بلغت هذه النسبة ٧٥, ١٪ بينما تركزت أدنى نسبة ٦٧, ٦٪ في الفئة التي يتراوح فيها متوسط العمر عند الزواج ١٧ - ٢٠ سنة. في حين تتركز أعلى نسبة من الأسر الممتدة ٣٢, ٤٪ في الفئة التي يتراوح فيها متوسط العمر عند الزواج بين ١٧ و ٢٠ سنة، وأدنى نسبة ٢٤, ٩٪ في الفئة التي يزيد فيها متوسط العمر عند الزواج ٢٠ سنة. ويتضح من ذلك تميز الأسر الممتدة بالزواج المبكر بعكس الأسر النووية التي يغلب فيها الزواج المتأخر.

أما فيما يتعلق بمتغير متوسط عدد الأطفال للمرأة في الأسرة فنلاحظ أن أعلى نسبة من الأسر النووية ٧٨, ٧٪ تقع في الفئة التي لا يتجاوز فيها متوسط عدد الأطفال للمرأة طفلا واحدا، وتنخفض هذه النسبة إلى ٦٨, ٤٪ و ٦٨, ٦٪ في الفئة التي يتراوح فيها متوسط عدد الأطفال للمرأة بين ٢ إلى ٣ أطفال والفئة التي يزيد فيها المتوسط على ٣ أطفال على التوالي. في حين نجد العكس من ذلك تماما بالنسبة للأسرة الممتدة حيث نجد أن أعلى نسبة منها ٣١, ٦٪ و ٣١, ٤٪ تتركز في الفئة التي يتراوح متوسط عدد الأطفال للمرأة ٢ - ٣ والتي يزيد فيها المتوسط على ٣ أطفال على التوالي. ومن ذلك يمكن القول إن الأسر الممتدة تتميز عن الأسر النووية بارتفاع متوسط عدد الأطفال للمرأة.

ومن قيم مربع كاي الواردة في الجدول ٤ للمتغيرات الديموغرافية والتي تراوحت بين ٥٧, ٩ كما في متغير متوسط العمر عند الزواج و ٢١٨ كما في متغير وجود كبار سن في الأسرة نلاحظ أنها دالة إحصائيا حيث تراوح مستوى الدلالة بين ٠, ٠١ و ٠, ٠٠١ مما يؤكد أن الفروق بين الأسر الممتدة والأسر النووية فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في جميع المتغيرات الديموغرافية السابق مناقشتها.

جدول ٤/ (الخصائص الديموغرافية ونمط الأسرة)

		نمط الأسرة			المتغيرات المستقلة
الدالة	مربع كاي	المجموع	ممتدة	نوعية	
٠,٠٠١	٥٣,٦٥	٦٨٠ ١٤٣٧ ٥٧٣ ٢٦٩٠	٣٤,٤ ٢٥,٣ ٤١,٢ ٨٣٣	٦٥,٦ ٧٤,٧ ٥٨,٨ ١٨٥٧	عمر رب الأسرة أقل من ٣١ سنة ٣١-٥٠ سنة ٥١ سنة وأكبر المجموع
٠,٠٠١	٦٧,٥٩	١٢٤٢ ١١٠٧ ١١٣ ٢٤٦٢	٢٤,٨ ٢٨,٣ ٦١,١ ٦٩٠	٧٥,٢ ٧١,٧ ٣٨,٩ ١٧٧٢	عمر رب الأسرة أقل من ٣١ سنة ٣١-٥٠ سنة ٥١ سنة وأكبر المجموع
٠,٠٠١	٢١٨	٢٤٢١ ٢٧٠ ٢٦٩١	٢٦,٦ ٧٠,٤ ٨٣٣	٧٣,٤ ٢٩,٦ ١٨٥٨	وجود كبار سن في الأسرة لا نعم المجموع
٠,٠٠١	٣٢,٥	٢٥٤٠ ١٠٦ ٢٦٤٦	٢٩,٦ ٥٥,٧ ٨١١	٧٠,٤ ٤٤,٣ ١٨٣٥	وجود متقاعد في الأسرة لا نعم المجموع
٠,٠٠١	٣٦,٣	٢٥٦٦ ٨٠ ٢٦٤٦	٢٩,٧ ٦١,٢ ٨١١	٧٠,٣ ٣٨,٨ ١٨٣٥	وجود معوق في الأسرة لا نعم المجموع
٠,٠٠١	٩,٥٧	٧٦٨ ١٤٤٥ ٣٩٠ ٢٦٠٣	٢٨,٥ ٣٢,٤ ٢٤,٩ ٧٨٤	٧١,٥ ٦٧,٦ ٧٥,١ ١٨١٩	متوسط العمر عند الزواج ١- دون ١٧ سنة ٢- ١٧-٢٠ سنة ٣- أكثر من ٢٠ سنة المجموع
٠,٠٠١	١٤,٩	٣٤٨ ٦٤٩ ١٦٠٨ ٢٦٠٥	٢١,٣ ٣١,٦ ٣١,٤ ٧٨٤	٧٨,٧ ٦٨,٤ ٦٨,٦ ١٨٢١	متوسط عدد الأطفال للمرأة طفل واحد ٢- ٣ أطفال أكثر من ٣ أطفال المجموع

في التحليل السابق توصلنا إلى أن الأسر الممتدة والأسر النووية تختلف فيما بينها في معظم المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وقد كان التركيز في التحليل السابق للعلاقة بين نمط الأسرة والمتغيرات المستقلة على العلاقة بين المتغير التابع من جهة وكل متغير مستقل على حدة، ومثل هذا التحليل مع أهميته لا يعطي أثر المتغيرات المستقلة الأخرى أهمية في التحليل، وللتعامل مع هذه المشكلة تم استخدام تحليل التمايز Discriminant Analysis والهدف من ذلك هو تحديد أهم تلك المتغيرات في التمييز بين الأسرة النووية والأسرة الممتدة، وقد تم استخدام معامل لامدا وأف النسبية لتحديد دلالة كل متغير من المتغيرات المستقلة في التمييز بين فئات المتغير التابع، وتدل قيمة لامدا على نسبة التغير في المتغير التابع التي لا يمكن إرجاعها للمتغير المستقل لذا كلما ارتفعت قيمة لامدا تتراوح قيمتها من (٠ إلى ١، ٠) دل ذلك على ضعف قدرتها على التميز^(٢٠).

وعلى العكس من ذلك اختبار أف النسبية فكلما ارتفعت قيمتها دل ذلك على قدرة المتغير على التمييز بين المجموعات. كما استخدم معامل التمايز المُنن Cononical Discriminant Coefficient والذي يشبه في قدرته التفسيرية معامل بيتا beta المستخدم في الانحدار المتعدد^(٢١) Multiple Regression، ويمكننا معامل التمايز المُنن المقارنة بين المتغيرات المستقلة في قدرتها على التمييز بين فئات المتغير التابع، فكلما ارتفعت قيمة هذا المعامل دلت على قدرة المتغير التمييزية، وقد تم الاعتماد على هذا المعامل للمقارنة بين المتغيرات المستقلة في قدرتها التمييزية.

ومن البيانات الواردة في الجدول ٥ نلاحظ أن معظم المتغيرات المستقلة ذات دلالة إحصائية في قدرتها التمييزية بين الأسر الممتدة والنووية عدا متغير نسبة العاملات ومنطقة نشأة رب الأسرة ونوع الحي حيث لم تبلغ مستوى الدلالة لأي منها ٠,٠٥. أما بقية المتغيرات فقد تراوحت قيمة لامدا وأف النسبية ٩٢٨,٠ و ٢,٠٦ على التوالي كما في متغير وجود كبار سن في الأسرة و ٩٩٨,٠ و ٤,٥١ كما في متغير راتب رب الأسرة. وهذا يعني أن الفروق بين الأسر النووية والممتدة - في المستوى التعليمي لربة الأسرة، وراتب رب الأسرة الشهري، ونوع المنزل، ونوع حيازة المسكن، وعدد الغرف وعمر رب وربة الأسرة، ووجود مسنين ووجود معوقين في

20) Pedhazur, E 1982 Multiple Regression in Behavioral Research, Explanation and Prediction, New York; Holt, Rinehart & Winston, 707

21) Nie, n. h. et al 1975, SPSS, New York; MacGraw-Hill, 443

الأسرة، ومتوسط العمر عند الزواج للإناث، ومتوسط عدد الأطفال للمرأة ومتوسط عدد الأميين في الأسرة - فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية. أما أهم هذه المتغيرات في التمييز بين الأسر الممتدة والنوعية فتبدو في العمود الرابع من الجدول ٥ حيث نجد معامل التمايز المقنن، وبالنظر إلى هذه القيم نجد أن عمر رب الأسرة يحتل المقام الأول في التمييز بين هذين النمطين من الأسر حيث بلغت قيمة معامل التمايز المقنن ٠,٦٦، يليه في الأهمية عمر ربة الأسرة، ونجد أن أقل هذه المتغيرات قدرة على التمييز متغير المستوى التعليمي لرب الأسرة حيث لم تتجاوز قيمة معامل التمايز المقنن ٠,٠٣.

وبالنظر إلى هذه البيانات يمكن القول إن احتمال تشكل الأسر الممتدة أكبر بين الأسر التي يوجد بها مسنون، والتي يرتفع فيها أعمار أرباب وربات الأسر، والتي ينخفض فيها المستوى التعليمي لربة ولرب الأسرة، والتي لا تعيش في شقق والتي ترتفع عدد الغرف في منازلها، والتي يرتفع فيها متوسط عدد الأطفال للمرأة، والتي يرتفع فيها متوسط عدد الأميين، والتي يوجد بها معوقون، وعلى النقيض من ذلك تأتي الأسرة النووية.

جدول ٥/ القدرة التمييزية للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية
والديموغرافية في نمط الأسرة

المتغير	لمدا Lambda	امتحان أف F-test	مستوى الدلالة	معامل التمييز المقنن
١- المستوى التعليمي لرب الأسرة	٠,٩٩٢	١٩,٥٤	٠,٠٠٠١	٠,٠٣
٢- المستوى التعليمي لربة الأسرة	٠,٩٧٤	٧١,٢٦	٠,٠٠٠١	٠,٣١
٣- نسبة العاملات	٠,٩٩٩	٢,٦٢	*	
٤- منطقة نشأة رب الأسرة (حضرية)	٠,٩٩٩	٠,٢٩	*	
٥- راتب رب الأسرة الشهري	٠,٩٩٨	٤,٥١	٠,٠٥	٠,١٢
٦- نوع المنزل (شقة)	٠,٩٩٠	٢٦,١١	٠,٠٠٠١	٠,٠٥
٧- نوع حيازة المسكن (ملك)	٠,٩٩٠	٢٥,٣٨	٠,٠٠٠١	٠,٠٣
٨- عدد الغرف	٠,٩٥١	١٣٩,١	٠,٠٠٠١	٠,٦٢
٩- الأحياء الحديثة	١,٠٠	٠,٩١	*	
١٠- الأحياء الشعبية	١,٠٠	٠,٦٥	*	
١١- عمر رب الأسرة	٠,٩٩٥	١١,٠٧	٠,٠٠١	٠,٦٦
١٢- عمر ربة الأسرة	٠,٩٧٩	٥٧,١٦	٠,٠٠٠١	٠,٦٥
١٣- وجود مسنين في الأسرة (نعم)	٠,٩٢٨	٢٠٦,٢	٠,٠٠٠١	٠,٥٦
١٤- وجود معوقين في الأسرة (نعم)	٠,٩٨٧	٣٤,١٢	٠,٠٠٠١	٠,٠٦
١٥- متوسط العمر عند زواج الإناث	٠,٩٩٧	٥,٧٥	٠,٠٥	٠,٢٢
١٦- متوسط عدد الأطفال للمرأة	٠,٩٩٧	٦,١٩	٠,٠٥	٠,٦١
١٧- متوسط عدد الأميين في الأسرة	٠,٩٨٤	٤١,٣٢	٠,٠٠٠١	٠,١٧

*غير دال إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥

تؤكد نتائج هذه الدراسة هيمنة الأسرة النووية في مدينة الرياض حيث تجاوز نصيبها ثلثي عينة الدراسة، إلا أن هذه النتيجة لا تسعفنا كثيرا في تحديد التحول الذي تشهده الأسرة في المجتمع العربي السعودي بصفة عامة وفي مدينة الرياض بصفة خاصة، لأن المسوحات السابقة إما أهملت هذا المتغير تماما كما في (البحث الديموغرافي الذي قامت به مصلحة الإحصاءات العامة، ١٤٠٢هـ)، أو لم يكن هناك تعريف واضح لمفهوم الأسرة الممتدة والأسرة النووية كما في (المسح الاجتماعي الاقتصادي الذي أجرته شركة ست انترناشونال/ سيدس عام ١٩٧٨ لحساب وزارة الشؤون البلدية والقروية) حيث قسمت فئات المساكن إلى ١- أسرة واحدة بنسبة ٢, ٦٩٪، وأسرتين فأكثر بنسبة ٤, ٩٪، شخص واحد بنسبة ٤, ٥٪، ومجموعة من الأفراد بنسبة ١٦٪.^(٢٢) ويبدو من هذا التصنيف أن مصطلح الأسرة النووية والأسرة الممتدة لم يكن واردا في هذا المسح، مما يجعل مقارنته بنتائج هذه الدراسة غير ممكن، وبالتالي عدم القدرة على تحديد مدى التحول من الأسرة النووية إلى الأسرة الممتدة.

أما بالنسبة لمدى الاختلاف بين الأسر النووية والأسر الممتدة في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، فنلاحظ أن هناك اختلافا بين هذين النمطين من الأسر. ففي المستوى التعليمي للزوجين نلاحظ ارتفاع نسبة أرباب وربات الأسر من المتعلمين في الأسر النووية، وارتفاع نسبة أرباب وربات الأسر من الأميين في الأسر الممتدة، وقد يعكس هذا أثر التعليم على بنية الأسرة، حيث يعزز التعليم غالبا تبني الأفكار والأنماط السلوكية الحديثة، إلى جانب أن التعليم يجعل الفرد أقدر على الاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن تعليم المرأة قد يجعلها أكثر قدرة على ممارسة الضغوط على زوجها للاستقلال عن أسرته.

كذلك الحال بالنسبة لمتغير نسبة العاملات حيث كشفت هذه الدراسة ارتفاع نسبة العاملات في الأسر النووية وانخفاضها في الأسر الممتدة، ولعل ذلك يوحى بأهمية عمل المرأة في تحديد نمط الأسرة، فعمل المرأة يجعلها أكثر مشاركة ليس في ميزانية الأسرة فحسب بل وفي اتخاذ ما يخصها وأسرته من قرارات، وبما أن وجود الزوجة في الأسرة الممتدة غالبا ما يحرمها من حقوقها ومن قدرتها في صنع القرارات الأسرية فإنها تعمل جاهدة على الاستقلال بأسرتها الصغيرة ولا شك في أن عملها وما يترتب عليه من مساهمة في ميزانية الأسرة يجعل صوتها

(22) وزارة الشؤون البلدية والقروية 1978 الرياض، المخطط الرئيسي التنفيذي، التقرير الفني، مشروع رقم 201، تقرير من إعداد شركة ست انترناشونال/ سيدس، ص 70

مسموعا بدرجة تفوق ما قبل الزوج. ولقد حافظ متغير المستوى التعليمي لربة المنزل على قدرته في التمييز بين الأسر الممتدة والأسر النووية عند استخدام تحليل التمايز والذي يأخذ في الحسبان أثر المتغيرات الأخرى في نموذج التحليل، في حين تراجعت القدرة التمييزية لمتغير نسبة العاملين حيث لم تصل دلالاته الإحصائية عند مستوى ٠,٠٥ عند استخدام تحليل التمايز، وقد يعود ذلك إلى الارتباط بينه وبين المستوى التعليمي لربة الأسرة حيث بلغ معامل الارتباط بينهما ٠,٤١.

أما بالنسبة لمتغير منطقة نشأة رب الأسرة فلا نجد أن هناك فروقا تذكر بين الأسر النووية والأسر الممتدة في منطقة نشأة رب الأسرة ريفية كانت أو حضرية، ومع أنه يفترض أن نسبة أرباب الأسر ممن نشأ في المناطق الريفية ستكون أعلى في الأسرة الممتدة إلا أن نتائج هذه الدراسة لا تؤكد ذلك، ولعل ذلك يعود إما إلى تأثيرهم بالاتجاهات السائدة في المدينة، أو أن التحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية لا ينحصر فقط في المناطق الحضرية بل شمل أيضا المناطق الريفية كما يمكن أن يعزى ذلك إلى احتمال أن أسر هؤلاء الريفين مازالت موجودة في مناطقهم الريفية مما يجعل تشكيل أسرة ممتدة أقل احتمالا.

أما بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية فنلاحظ اختلافا بين الأسر النووية والأسر الممتدة على جميع هذه المتغيرات عدا نوع الحي، فبالنسبة لدخل رب الأسرة نلاحظ ارتفاع نسبة الأسر النووية بارتفاع دخل رب الأسرة، وقد يعزى ذلك إلى أهمية البعد المالي في تحديد نمط الأسرة، حيث كانت العوامل الاقتصادية تلعب دورا كبيرا في هيمنة الأسرة الممتدة حيث يجد الفرد الأمن الاقتصادي في كنفها، وبتحسن الوضع الاقتصادي للفرد أصبح أكثر قدرة على الاستقلال من أسرته الكبيرة دون خوف من العوز والحاجة، ولعل ذلك أيضا ما يفسر ارتفاع نسبة الأسر الممتدة بين ذوي الدخل المنخفضة. أما بالنسبة لنوع المنزل فنلاحظ ارتفاع نسبة الأسر الممتدة بين قاطني الفلل، والأسر النووية بين قاطني الشقق بشكل خاص بينما تتضاءل الفروق بين نسبة الأسر الممتدة والأسر النووية بين قاطني البيوت الشعبية والبيوت العربية الحديثة، ويمكن أن يعزى ارتفاع نسبة الأسر الممتدة بين ساكني الفلل وارتفاع الأسر النووية بين قاطني الشقق إلى طبيعة البناء في هذين النمطين سواء من ناحية الحجم أو من ناحية الفراغات، حيث يمكن أن تستوعب الفلل عددا أكبر من الأفراد كما يمكن أن تعطي نوعا من الخصوصية للساكين، بعكس الشقق والتي عادة ما تكون مهيئة لأسرة صغيرة واحدة، ويصدق ذلك أيضا على عدد الغرف في المسكن حيث نجد أن ارتفاع

نسبة الأسر الممتدة يرتبط بعدد الغرف في المنزل.

كما نجد ارتفاع نسبة الأسر الممتدة بين الأسر التي تمتلك مسكنها والأسر النووية بين الأسر المستأجرة لسكنها وقد تعزى هذه الفروق إلى أن ملكية رب الأسرة للمنزل قد تغري الأبناء بالبقاء مع والديهم حيث يوفرون على أنفسهم الإيجارات المرتفعة التي يتطلبها المسكن الملائم. أما بالنسبة لنوع الحي فلا نجد هناك فروقا جوهرية بين من يقطن الأحياء الشعبية والأحياء الحديثة. الأحياء الراقية في نمط الأسرة، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن الحي لا يعكس فروقا ثقافية بقدر ما يعكس فروقا اقتصادية.

كما كشفت هذه الدراسة الفروق الجوهرية بين الأسرة الممتدة والأسرة النووية في مجموعة من المتغيرات الديموغرافية. فبالنسبة لعمر رب الأسرة نجد ارتفاع نسبة الأسر الممتدة بين أرباب الأسر التي تقل أعمارهم عن ٣١ سنة والذين تتجاوز أعمارهم ٥٠ سنة، في حين ترتفع نسبة الأسر النووية بين أرباب الأسر التي تتراوح أعمارهم بين ٣١ و ٥٠ سنة، وقد تعزى هذه الفروق إلى أن احتمال وجود الوالدين أكبر بين من تقل أعمارهم عن ٣١ سنة مما يجعل تشكيل الأسرة الممتدة ممكنا، وبين أرباب الأسر من تجاوزت أعمارهم ٥٠ سنة فقد يكون أبنائهم قد أنجبوا مما يجعل تشكيل الأسرة الممتدة ممكنا أيضا، أما بين أرباب الأسر من تتراوح أعمارهم بين ٣١ و ٥٠ سنة فإن احتمال بقاء آبائهم أقل من المجموعة الأولى من أرباب الأسر الذين تقل أعمارهم عن ٣١ سنة، كما أن احتمال الإنجاب بين أبنائهم أقل من المجموعة الثالثة من أرباب الأسر الذين تتجاوز أعمارهم ٥٠ سنة مما يجعل تشكيل الأسرة الممتدة أقل احتمالا. أما بالنسبة لعمر ربة الأسرة فنجد ارتفاع نسبة الأسر النووية بين ربات الأسر اللاتي تقل أعمارهن عن ٣١ سنة، وارتفاع نسبة الأسر الممتدة بين ربات الأسر اللاتي تزيد أعمارهن على ٥١ سنة.

كما نجد أن متغير وجود كبار السن في الأسرة ذو أهمية كبيرة في تشكيل نمط الأسرة حيث نجد انخفاض نسبة الأسر الممتدة وارتفاع نسبة الأسر النووية بين الأسر التي لا يوجد بها كبار السن في حين ترتفع نسبة الأسر الممتدة بين الأسر التي يوجد بها كبار السن، ويمكن أن تعزى هذه الفروق إلى أن وجود كبار السن يجعل إمكان تشكيل الأسرة الممتدة أكثر احتمالا، ونفس النتيجة تقريبا تنطبق على متغير وجود متقاعد في الأسرة.

أما بالنسبة لوجود معوق في الأسرة فنلاحظ ارتفاع نسبة الأسر الممتدة بين من يوجد لديهم معوق أو أكثر مقارنة بمن لا يوجد لديهم معوقون، ويمكن تفسير هذه الفروق إلى أن وجود معوق في الأسرة يعد من أنواع الضغوط الاجتماعية التي قد تؤدي إلى نوع من قوة الترابط

والمشاركة، كما يمكن أن ننظر إليها من منظور آخر بأن الأسر التي يوجد بها معاقون هي تلك الأسر التقليدية التي يهيمن فيها الزواج القروي وانتشار الأسرة الممتدة. أما بالنسبة لمتوسط عدد الأطفال للمرأة فإن ارتفاع هذا المتوسط بين الأسر الممتدة وانخفاضه في الأسر النووية قد يعكس جوانب ثقافية، فالأسرة الممتدة هي ذاتها النمط التقليدي للأسرة الذي يشجع الخصوبة العالية ويجذب كثرة النسل، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن طبيعة تكوين الأسرة الممتدة تساعد بطريقة غير مباشرة على ارتفاع مستوى الخصوبة حيث إن مهمة العناية بالأطفال هي مهمة يشارك فيها معظم أفراد الأسرة. والحال كذلك في متوسط العمر عند الزواج للإناث حيث إن الزواج المبكر سمة من سمات الاتجاهات التقليدية. نخلص من ذلك إلى أن الأسر النووية والأسر الممتدة تختلف في العديد من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، وتؤكد نتائج هذه الدراسة أن الاختلاف في معظم هذه المتغيرات اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية وتؤيد نتائج هذه الدراسة ما سبق مناقشته في المدخل النظري لهذه الدراسة وما استعرضناه من دراسات سابقة.

المراجع العربية

- ١- بركات، حليم ١٩٨٤ المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- ٢- بوتفوشيت، مصطفى ١٩٨٤ العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- ٣- ١٩٨٦ التحضر وأثره على البناء العائلي وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي عرض وتقييم لنتائج البحوث، مجلة العلوم الاجتماعية المجلد ١٤ عدد ٤: ٢٠٩-٢٢٣
- ٤- الثاقب، فهد ١٩٨٢ الروابط العائلية - القرابية في مجتمع الكويت المعاصر، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الثالثة - الرسالة العاشرة.
- ٥- الحسن، إحسان ١٩٨١ العائلة والقرابة والزواج، دراسة تحليلية في تغير نظم العائلة والقرابة والزواج في المجتمع العربي، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر
- ٦- حطب، زهير ١٩٨٠ تطور بني الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة، بيروت: معهد الإنماء العربي.

- ٧- خيرى، مجد الدين ١٩٨٥ العلاقات الاجتماعية في بعض الأسر النووية الأردنية، عمان، جمعية عمال المطابع التعاونية.
- ٨- الرميحي، محمد ١٩٧٥ البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، القاهرة: دار الشعب.
- ٩- مشارقة، محمد زهير ١٩٨٨ الحياة الاجتماعية عند البدو في الوطن العربي، دمشق: طلاس.
- ١٠- ١٩٧٦ «موقف الكويتي من حجم العائلة وبنيتها» مجلة كلية الآداب، العدد التاسع: ١٣٥-١٤٦
- ١١- وزارة الشؤون البلدية والقروية ١٩٧٨ الرياض، المخطط الرئيسي التنفيذي، التقرير الفني، مشروع رقم ٢٠١، تقرير من إعداد شركة ست انترناشونال/ سيدس.

المراجع الأجنبية

- 1- Adams, Bert 1975 : The Family A Sociological Interpretation, Chicago: Rand McNally College Publishing Company.
- 2- Ar-Riyadh Developmeent Authority, 1987 Stage 2.2, Residential Survey, Summary Report.
- 3- Nie, N.H. et al 1975 SPSS, New York; MacGraw-Hill.
- 4- Pedhazur, E. 1982 Multiple Regression in Behavioral Research, Explanation and prediction, New York; Holt, Rinehart & Winston.

حوليات كلية الآداب



تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دورية علمية محكمة لتضمن مجموعة من الرسائل وتُعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

- تقبل الأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية شرط أن لا يقل حجم البحث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الأخرى.
- يُرفق بكل بحث ملخصاً له باللغة العربية وآخر بالإنجليزية لا يجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يُمنح المؤلف (٣٠) نسخة مجاناً.

رئيس هيئة التحرير
د. عبدالله العُمر

الإشتراكات

خارج الكويت
١٥ دولاراً أمريكياً
٦٠ دولاراً أمريكياً

داخل الكويت
للأفراد : ٣ د.ك.
للمؤسسات : ١٥ د.ك.

شحن الرسالة : للأفراد ٥٠٠ فلس
شحن المجلد السنوي : للأفراد ٦٠٠ فلس

يُرسَل إلى :

رئيس هيئة تحرير حوليات كلية الآداب
ص.ب. ١٧٣٧ - الخالدية
رمز بريدي : 72454
هاتف / فاكس : ٤٨١٠٣١٩